السياسة وترجمة القرآن

بين المراغي والظواهري وأتاتورك

د محمد احمد السنباطي

قد خلت من قبلنا أمم ، وعصور إسلامية . . وكان من بينها عصر « الصدر الأول » الذي شعت جنباته بأنوار الوحي الإلّهي ، يقطر سلسلا من سلسل ، بنجوم « القرآن » وبالتشريع ، على الرسول الأعظم ﷺ .

وقد توالت من بعده القرون ، واندإحت في الآفاق آماد العالم الإسلامي ، وترامت حدوده في أركان الأرض ، وتجاوبت مع دعوة التوحيد أفواف من ألوان البشر : بيضا وسودا ، وصفرا وحمرا ، وتغنت بها ألسنة مختلفات ، وتألفت عليها قلوب : **﴿ لو أنفقت ما في الأرض جمعيا ما ألفّت بين قلوبهم ، ولكن الله ألّف بينهم . . ﴾**

ولكنه على الرغم من ضخامة الأحداث الهادرة ، التي دوت بها أرجاء العالم الإسلامي ، والتفاعلات الفكرية التي تمت بين الفكر الإسلامي ومرامى تعاليمه ، وبين « الايدلوجيات » والمعتقدات الوافدة ، التي تسربت إلى ساحته ، تحاول ـ حينا أن تتصارع معه ، وحينا تقصد إلى التغلغل في نخاعه ، والامتزاج والاستقرار بين طياته ، كفكر دخيل ، ينبت في الساحة الإسلامية شوكا وعوسجا ؛ وحينا آخر تتلاءم معه ، وتتحد أهدافها بأهدافه ، وتجد سعادتها في أن تسير في ركابه .

أقول : على الرغم من كل ذلك ، فإننا لم نكد نسجل نأمة معترض في مواجهة أن يقوم رسل الإسلام ومبلغوه بأمانة الدعوة إليه ، وطرح نداء التوحيد على كل منحى من مناحى المعمورة ، مهما اختلفت الوسائل المشروعة ، وتعددت أنماطها ، وبأية لغة من لغات البشر تم هذا البيان والتبليغ .

وإن نظرة واحدة واعية ، منا إلى أحداث « الصدر الأول » ترينا كيف كان الرسول ﷺ يخطط لمستقبل الدعوة ، وتأمين طريقها ، ليصل نورها ويتم إلى كل من حوله من الأمم : من رومان ، وفرس ، ومن دول أخرى ، كانت تنطق بألسنة مختلفات غير اللسان العربي .

فهو يقبل في « الحديبية » صلحا مؤقتا مع محاربي « مكة » ظنه البعض من صحابته دنية وخنوعا واستسلاما ، فكانوا يكظمون غيظ قلوبهم على ما يرون ويسمعون ! لكن زعيمهم كان يرمى ببصره الثاقب إلى مستقبل بعيد الآماد ، ويتطلع ببصيرته النافذة إلى مصير الدعوة الجديدة ، فيلمس نتائج هذا الصلح ، لكأن أمام عينيه خريطة حية ، تبرز فيها خطوط الامتداد لنور الإسلام في أرجاء الأرض ، ولابد من تأمين طرقها حتى تصل ، ففي ظل الأمن الوارف ، والاستقرار المطمئن يترعرع الحوار الهادىء وينضج ، بين المسلمين وبين غيرهم من أتباع العقائد الزائفة الأخرى .

وما إن وضع الركب رحاله ، حتى بدأ الرسول ﷺ العمل للمستقبل ، لم يدع فرصة ، ولم يضيع دقيقة ، بل هو يستغل فترة الصلح كلها ، لتحقيق أهداف الرسالة التي كلف بها ، ومد شعاع الدعوة إلى جميع آفاق الأرض .

وخلال شهر المحرم ، من سنة سبع من الهجرة ، انتقى الرسول ﷺ ستة من خيرة أصحابه وأهلهم للقيام بأمانة حمل كتبه ، وترجمتها باللغات المختلفة إلى الملوك والحكام . وعن هؤلاء المرسلين يقول « ابن سعد » في الطبقات :

« إن أولئك الرسل ، قد أصبحوا وكل رجل منهم يتكلم بلسان القوم الذين بعثه إليهم »[١] .

ولعلنا نستخلص من تسجيل « الطبقات » لصفات الرسل ، الذين حملوا أمانة تبليغ كتب الرسول : أنهم قد درسوا لغات الأقوام الذين

---

(١) الطبقات الكبرى . جـ ٢ ص ٢٢ . ط . لجنة الثقافة .

أرسلوا إليهم ، حتى صاروا مستعدين للقيام بأعباء رسالة التبليغ والترجمة وادارة الحوار .

وسنعرض في السطور التالية صورة من الحوار ، الذي دار بين « حاطب بن أبي بلتعة » - حامل كتاب الرسول إلى المقوقس « جريح بن مينا » - عظيم القبط ، بالاسكندرية .

وكان نص كتاب الرسول ﷺ إليه :

بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد بن عبد الله ورسوله إلى المقوقس عظيم القبط

سلام على من اتبع الهدى .

أما بعد ، فإني أدعوك بدعاية الإسلام . أسلم تسلم ، وأسلم يؤتك الله أجرك مرتين ، فإن توليت فإن عليك إثم أهل القبط : ﴿ **يا أهل الكتاب ، تعالو إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ، ألا نعبد إلا الله ، ولا نشرك به شيئا ، ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله ، فإن تولوا فقولوا : اشهدوا بأنا مسلمون** ﴾ .

* * *

ويذكر « ابن القيم » : أن « حاطبا » لما دخل على المقوقس سلمه الرسالة ، وقال له : « إنه كان قبلك رجل يزعم أنه الرب الأعلى ، فأخذه الله نكال الآخرة والأولى ، فاعتبر بغيرك ، ولا يعتبر غيرك بك .

فقال له المقوقس : إن لنا ربا لن ندعه إلا لما هو خير منه .

فقال له حاطب : ندعوك إلى دين الإسلام ، الكافي به الله فقد ما سواه ، إن هذا النبي دعا الناس ، فكان أشدهم عليه قريش ، وأعداهم له اليهود ، وأقربهم منه النصارى . ولعمرى ! ما بشارة موسى بعيسى إلا كبشارة عيسى

بمحمد ، وما دعاؤ نا إياك إلى القرآن إلا كدعائك أهل التوراة إلى الانجيل . وكل نبى أدرك قوما فهم أمته ، فالحق عليهم أن يطيعوه ، وأنت ممن أدركه هذا النبي ، ولسنا ننهاك عن دين المسيح ، ولكنا نأمرك به »[1]

فمدح المقوقس النبي ودعوته .

ثم دعا بكاتب يكتب العربية ، فأجاب رسالة النبي ، وبعث إليه بالهدايا .

* * *

ولعله من البين لدينا أن نرى في كتاب الرسول ﷺ إلى المقوقس أنه قد اشتمل على آيتين قرآنيتين : أولاهما هى البسملة ، والأخرى هى قوله تعالى : ﴿ يا أهل الكتـاب . . . . الآية ﴾

ولو كانت الآية الثانية اقتباسا ، وليس مقصوداً إلى بقاء قرآنيتها لما ضر هذا الأسلوب أن يقول الرسول : (توليتم) بدلا من (فإن تولوا) ليناسب مقام الخطاب ، لكنه لم يلجأ إلى ذلك ، وآثر الإبقاء على أصل القرآنية ، مما ينبىء عن أنه ﷺ لم يتوجه إلى الاقتباس .

كما أن ما دار بين المقوقس وحاطب من حوار ، دون توسط مترجم المقوقس الخاص . . يدل على سياسة الرسول ﷺ في اختيـار رسله ، وإعدادهم لإجادة اللغات المختلفة ، التي دفعت إليها حاجة تبليغ الرسالة ، ليقوموا بترجمة كتب الرسول ﷺ إليهم بلغاتهم ، وفي ضمن كتبه تلك آيات من « القرآن الكريم » .

وفي رواية « ابن القيم » للحوار ما يدل على أن « المقوقس » لم يستدع مترجمه الخاص إلا بعد الانتهاء من الحوار بينهما ، وليقوم بالجواب على رسالة النبى ﷺ .

---

(١) زار المعاد حـ ٣ . ص ٦٢ .

ونرى أنه من الأهمية بمكان أن نعرض في هذا المجال تعليق الامام « ابن حجر » على ما ورد في كتاب الرسول ﷺ إلى « هرقل » - عظيم الروم -

فقد تضمن الكتاب بعد البسملة آية من القرآن هى قوله تعالى : ﴿ **يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ، ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله ، فإن تولوا فقولوا : اشهدوا بأنا مسلمون** ﴾ حيث وردت هذه الآية في كتاب الرسول مسبوقة بالحرف (و) : و ﴿ **يا أهل الكتاب . .** ﴾

يقول ابن حجر : ذكر القاضي « عياض » : أن (الواو) ساقطة من رواية الأصيلى ، وأبي ذر ، وعلى ثبوتها فهي داخلة على مقدر ، معطوف على قوله : « أدعوك » فالتقدير : أدعوك بدعاية الاسلام ، واقول لك ولأتباعك - امتثالا لقوله تعالى : ﴿ **يا أهل الكتاب** ﴾[1] .

ومن الجلى أن نرى في تعليق « ابن حجر » ما يدل على رأيه في أنها آية قرآنية ، حيث يقول : . . امتثالا لقوله تعالى : ﴿ **يا أهل الكتاب** ﴾

هذا ، فضلا عما ذكره في شرحه لكتاب الرسول ﷺ إلى هرقل ، حيث يقول : « وقد اشتملت هذه الجمل القليلة ، التي تضمنها هذا الكتاب على الأمر بقوله : « أسلم » والترغيب بقوله « تسلم » و « يؤتك » والزجر بقوله « فإن توليت » والترهيب بقوله : « فإن عليك » والدلاله بقوله ﴿ **يا أهل الكتاب** ﴾

فايضاحات « ابن حجر » تشعر بأن الرسول ﷺ قد استعمل : ﴿ **يا أهل الكتاب . . الآية** ﴾ للتدليل بها علي ما يدعو إليه « هرقل » وقومه ، فهى من كلام الله ، وليست من كلامه ولا من اقتباسه ﷺ

---

(١) فتح البارى حـ ١ ص ٤١ .

وقد تتابعت القرون من بعد عصر النبي ﷺ والمشاهير من علماء التفسير على كلمة سواء ، عند تفسيرهم لقوله تعالى : **﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ، ليبين لهم . . الآية ﴾**[1]

فالقرطبي - وهو من مفسري القرن السابع الهجري - يعلق عليها ، بعد تفسيرها فيقول : « ولا حجة للعجم وغيرهم في هذه الآية ، لأن كل من ترجم له ما جاء به النبي ﷺ ترجمة يفهمها لزمته الحجة ، وقد قال تعالى : **﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا ﴾** .

وقال ﷺ : « أرسل كل نبي إلى أمته بلسانها ، وأرسلني الله إلى كل أحمر وأسود من خلقه » وقال ﷺ : « والذي نفسي بيده ! لا يسمع بي أحد من هذه الأمة : يهودي ونصراني ثم لم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من اصحاب النار » أخرجه مسلم[2] » .

فأسلوب « القرطبي » في تعليقه يدل على أن « ترجمة القرآن » كان أمرها هينا ، والحكم بجوازها كان معلوما مشهورا ، حيث جعلت أساسا في إلزام غير العرب بالحجة ، ووصول الدعوة بها إليهم .

وفي القرن العاشر الهجري نجد القاضى « أبو السعود العمادى » يقول عند تفسيره لهذه الآية نفسها :

« . . (ليبين لهم) ما أمروا به ، فيتلقوا منه بيسر وسرعة ، ويعملوا بموجبه من غير حاجة إلى الترجمة .

وحيث لم يمكن مراعاة هذه القاعدة في شأن سيدنا « محمد » ﷺ لعموم بعثته للثقلين كافة ، على اختلاف لغاتهم .

---

(١) سورة ابراهيم الآية ٤

(٢) الجامع لأحكام القران للقرطبي حـ ٩ ص ٣٤٠ ط . بيروت

وكان تعدد نظم الكتاب المنزل إليه حسب تعدد ألسنة الأمم أدعى إلى التنازع ، واختلاف الكلمة ، وتطرق أيدى التحريف .

على أن استقلال بعض ذلك بالإعجاز دون غيره مئنة لقدح القادحين ، واتفاق الجميع فيه أمر قريب من الإلجاء .

وحصر البيان بالترجمة والتفسير .

اقتضت الحكمة اتحاد النظم ، المنبىء عن العزة وجلالة الشأن ، المستتبع لفوائد غنية عن البيان

على أن الحاجة إلى الترجمة تتضاعف عند التعدد ، إذ لابد لكل أمة من معرفة توافق الكل وتحاذيه ، من غير مخالفة .

وإنما يتم ذلك بمن يترجم عن الكل ، واحدا أو متعددا ، وفيه من التعذر ما يتاخم الامتناع .

ثم لما كان أشرف الأقوام وأولاهم بدعوته ﷺ قومه الذين بعث فيهم ، ولغتهم أفضل اللغات . . نزل الكتاب المبين بلسان عربي مبين ، وانتشرت أحكامه فيها بين الأمم أجمعين »[1]

فها نحن أولا نرى « أبو السعود » وهو يقرر حاجة البشر من أمة الدعوة من غير العرب إلى ترجمة كل القرآن ، وأن الحاجة إلى ترجمته تتضاعف بقدر تعدد اللغات والألسنة ، وأنه لابد لكل لسان من معرفة كل القرآن من غير مخالفة وأن ترجمة القرآن أمر مكمل لرسالة الرسول نفسه ، حيث لم يمكن مراعاة القاعدة التي نصت عليها الآية ، من إرسال كل رسول بلسان قومه ، ليبين لهم ، وذلك لعموم بعثته وشمولها للثقلين كافة .

---

(١) ارشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي السعود حـ ٥ . ص ٣٢ .

وهكذا . . تتابع بيان المفسرين ـ عبر القرون المتوالية ، عند تعرضهم لشرح الآية الكريمة ـ على اعتبار « ترجمة القرآن » أمراً حتميا ، لضرورة التبليغ العام لجميع الأمم ، وأن الترجمة تمثل جانبا لا يستهان به من جوانب الرسالة . بدأ خطواته الرسول ﷺ وتلتزم الأمة به من بعده ، اتباعا لمنهاجه القويم .

ونلاحظ أنهم يتناولون حكم الإباحة للترجمة في رفق ولين ، وكأن أمرها قد صار حقيقة مقررة ، تعارف عليها الجميع ، ولم يكن محلا لأن يتنازع فيه متنازعان !

* * *

اليهود والسياسة العالمية

استمرت حال الأمة الإسلامية على ذلك ، منذ « العصر الرسولي » حتى تكشفت الغيوم من الأجواء السياسية في العالم المعاصر ، وسلطت الأضواء على الأصابع السوداء ، التي يدير بها « اليهود » في جنح الظلام ، ومن خلف الأستار أضخم الأحداث في مختلف الدول ، ويثيرون بها كل فتنة عالمية ، تهتز لها جنبات العالم ، وتدوى بها أرجاؤه ، وتسود بها صفحات التاريخ .

و « الأصابع اليهودية » من وراء ذلك كله ، قابعة وراء الحجب . . ترقب ، وتدبر !! واذا كانت دول العالم قد تأثرت بمؤامراتهم ، وانقلاباتهم . . التي خططوا لها في سرية تامة ، ونجحوا في تنفيذها ، وابرازها إلى عالم الوجود الواقعي ، فإن « العالم الإسلامي » وعاصمة خلافته لم تكن بمنأى عن أطماعهم ، ومد أبصارهم ، بل يمكننا أن نقول دون مبالغة : إن عاصمة « الخلافة الاسلامية » في تركيا ، كانت في بؤرة الأطماع اليهودية ، فقد كانت في نظرهم نقطة الانطلاق ، والقفز إلى أرض الميعاد !

* * *

لقد رفع الستار ، وانكشفت الحقيقة ، وظهر أنه لم تكن هناك ثورات : فرنسية ، أو روسية ، أو ألمانية . . أو . . أو . . كما كنا نقرأ ـ مخدوعين ـ في كتب التاريخ المزيف ! فإنها جميعا تحققت نتيجة مؤامرات ، صممت وخططت لها الأدمغة السوداء ، ثم نفذتها الأصابع السرية اليهودية ، المتغلغلة في أغوار المجتمعات ، العابثة بكل القيم .

فالحقيقة الواقعة : أنها اضطرابات فوضوية ، فجرها « اليهود » في فرنسا ، أو في روسيا أو في . . الخ ولم تكـن أبدا ثورات إنسانية شعبية ، تستهدف اصلاح النظم والمجتمع ، كما ينبغي أن يكون هو الهدف الحقيقي للثورة الاجتماعية .

بل قد أصبح من الثوابت المقررة أننا لن نستطيع فهم التيارات الفكرية المستحدثة ، التي تموج بها المجتمعات المعاصرة ، في أوروبا ، أو في غيرها . . ما لم ندرك أن وراء كل منها أصبعا يهوديا ، موكلا بها ، يحركها في الاتجاه الذي تبتغيه المنظمات السرية اليهودية ، وهو لا يبخل في الانفاق على الاعلام لها ، واستغلال آخر ما وصل إليه فن الإعلام في أساليبه ومناهجه ، وعلى شراء الأقلام وأجهزة الاعلام المرتزقة ، لحمل الشعوب والعوام على استساغتها وتقبلها ، ثم على الايمان بها ، واتخاذها معتقدا ، مهما كانت متصادمة مع معتقدات الشعوب الثابتة ، أو متعارضة مع أساليب حياتها المعتادة .

ولن نستثني من ذلك التيارات الفكرية ، التي نادى بها كل من « ماركس » و « فرويد » و « داروين » و « سارتر » فإن نجاح هؤلاء جميعا ، وأمواج الأضواء التي سلطت عليهم ، والضجيج والدوى الذي أحاط بهم . . كل ذلك كان مرسوما من قبل ، خططوا له ، ونفذوه[١] .

---

(١) حكومة العالم الخفية ص ٨١

اليهود والانقلابات الدولية

لعلنا نرى من المناسب هنا أن نعرض نموذجا أو نموذجين كأمثلة تدل على تغلغل « الأصابع السوداء » في أحداث الأمم ، وانقلاباتها التاريخية الخطيرة ، ولنعرض مثلا :

الثورة الفرنسية

نرى أن « نابليون بونابارت » الذي وقع عليه الاختيار اليهودي ، ليقود هذا الانقلاب كان في مطلع حياته فقيرا معدما ، يتسكع هنا وهناك ، يطرق الأبواب بحثا عن عمل ، فيقع فريسة للحركة « الماسونية » اليهودية ، التي تتنبأ بأن مزاجه « الكورسيكى » الحاد ، المندفع ، واستعداده للإهلاك والقتل والتدمير ، هذا المزاج هو فرصتها الذهبية ، وأداتها التي تحقق بها أطماعها ، فاصطنعته لأغراضها ، وجعلته « ماسونيا » رفيقا لها .

ولعل هذا الاحتواء اليهودي لشخصية « نابليون » هو ما يمكن أن يفسر لنا هالة البريق واللمعان ، الذي توهج حول شخصيته ، والتهويلات التي كانت تنشر بها أعماله ، حتى وقر في اذهان الجميع أنها خوارق ، فوق مستوى القدرة الانسانية .

وهذا ما صرح به اليهودى الماسوني « روبسبير »[١] إذ يعلن بأن « الثورة الفرنسية » لم تكن فرنسية ، بل كانت انقلابا ، أوقع فرنسا في قبضة اليهود ، وما حدث فيها من ذبح ، فهو ذبح مباح في شريعة اليهود » .

---

(١) أسرة روبسير أسرة يهودية من الالزاس ، وهو من الماسونين البارزين كما ذكر « وبستر » في كتابه « الجمعيات السرية » .

ويزيد هذا الأمر وضوحا تصريح « لوسيان » في كتابه : « التحدى الاسرائيلي » فيقول : أن « نابليون بونابارت » لم يكن إلا عميلا للمؤامرة الاسرائيلية »[1]

ولعل مما يؤكد هذه الحقيقة التاريخية ما ورد عن « الثورة الفرنسية » في « البروتوكول الأول » من « بروتوكولات حكماء صهيون » إذ يتحدث عن الشعار الذي أعلنته الثورة الفرنسية فيقول : « لقد كنا أول من صاح في الناس : الحرية ، والإخاء ، والمساواة . كلمات زائفة ما زالت ترددها ـ منذ ذلك الحين ـ ببغاوات جاهلة » ![2]

هذا ، وقد كشف الاستاذ عبد الله التل في كتابه « الأفعى اليهودية »أنه كان من أبرز قواد الثورة الفرنسية مدير القصر الملكى « لاكوس » وهو يهودي أسباني ، ورئيس الأمن العام « ديفيد » وهو أيضا يهودي .

كما عثر بين أوراق « ميرابو » على وثيقة يدعو فيها إلى سحق جميع النظم القائمة ، ومحو السلطات ، وإشاعة الفوضى ، وشراء الاقلام المرتزقة[3] لنشر مبادىء اليهود واقناع طوائف الشعب بها .

وهكذا يتكشف للجميع ـ بعد فوات الأوان ـ أن ما يسمى به « الثورة الفرنسية » صاحبة شعارات : الحرية ، والاخاء ، والمساواة لم تكن إلا تضليلا ، ودويا مزيفا ، فجره اليهود لتحقيق أهدافهم ، وللوصول إلى أطماعهم .

* * *

---

(١) التوراة تاريخها وغاياتها . ترجمة سهيل أديب ص ٦١ .

(٢) البروتوكولات . البروتوكول الأول . ص ١١٠ .

(٣) حتى لا نخدع . د . عبد الودود شلبى ص ٦٠

انقلاب « ماركس » في روسيا كذلك لم يكن « ثورة اجتماعية » بالمفهوم الحقيقي لثورة الشعوب ، بل كانت انقلابا يهوديا موله كبار أغنياء اليهود ، وأصحاب الملايين في « أمريكا » ومن هؤلاء اليهود الممولين « جاكوب شيت » ـ مدير شركة كوهين لـوب ـ ومنهم « فيليب واربورج » ومنهم « أوتو كوهين » وكان « تروتسكي » هو المحطة المتوسطة بين الملايين الأمريكية اليهودية ، وبين قادة الانقلاب اليهودي في « روسيا » .

وقد أصبح مما يعلمه الجميع اليوم أن أسرة كل من « ماركس » و « لينين » أسرة يهودية .

وأنه بعد نجاح انقلاب اليهود في « روسيا » كانت نسبة كبار الموظفين اليهود المعينين في مراكز الدولة العليا هى نسبة ٨٠٪ من مجموع كبار الموظفين فيها .

وفي عهد « لينين » تألفت « اللجنة المركزية » للحزب الشيوعي ـ وهي أعلى سلطة في الدولة ـ من اثنى عشر عضوا ، كان منهم تسعة أعضاء من اليهود ، والباقون منهم كانوا من المعروفين بولائهم للأهداف اليهودية .

وفي عصر « ستالين » تشكلت « اللجنة المركزية » من تسعة خمسين عضوا ، كان منهم ستة وخمسون من اليهود ، والآخرون كانوا من المتزوجين بزوجات يهوديات ، ومنهم « ستالين » نفسه[1] .

وهكذا استطاع اليهود أن يخدعوا العالم قرابة نصف قرن من الزمان ، وبعض السذج والدهماء يظنون أن في « الشيوعية » أحلاما ، وأمالا ، وليس فيها إلا السراب ، وتحقيق أهداف اليهود في السيطرة على مقدرات الأمور في العالم أجمع .

---

(١) حكومة العالم الخفية ص ٣٢ .

أمريكا واليهود

ما تزال حتى اليوم تهب على « أمريكا » موجات من قوافل متوالية ، من هجرات يهودية هى من أسوأ أنواع اليهود ، من المغول الأسيويين ، حيث تستقبلهم هناك « مكاتب خاصة » هيئت بكل الامكانيات لتزوير الجوازات والتأشيرات ، والصاقهم في جنسيات أخرى ، غير جنسياتهم الحقيقية فيمنحونهم الجنسية البولندية مثلا ، أو الروسية ، أو الايرلندية .

وكان حقا ما أعلنه « فرانكلن » : من « أن هناك خطرا عظيما ، يتهدد الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك الخطر العظيم هو اليهود »[١] .

ويؤكد « ديمار » أن « الثورة الأمريكية » هي وليدة المخططات اليهودية ، وهم الذين نفذوا ما رسموه لها .

ثم يوضح نفوذ اليهود الهادر في المجتمع الأمريكي ، فيذهب إلى أن « هيئة الأمم المتحدة » وليدة الفكر اليهودي ، ومخططات منظماتهم السرية ، وهم الذين جعلوا علمها بلون علم « اسرائيل » : الأزرق والسمنجونى ، اعتمادا على ما ورد في سفر (أستير ٨/١٥)

« وخرج مردخاى من حضرة الملك ، بثوب الملك السمنجوني والأزرق . .)[٢]

* * *

من وسائل اليهود

إن اهداف اليهود العالمية تتمركز في محاولة السيطرة على العالم ، ولن يتم لهم ذلك إلا بعد القضاء على الدينين الإسلامي ، والصليبي ، حتى يسود الدين اليهودي لأن معنى سيادته : سيطرتهم على جميع شعوب « الجوييم » أو

---

(١) مجلة المسلمون . العدد ٧ لسنة ١٩٥٥ .

(٢) التوراة : تاريخها وغاياتها . ص ٦٥ .

« الأمميين » كما يسمونهم ، فالاسرائيلي هو مقصود الإله الأساسي من خلق هذا العالم ، ومن عداه فهم خدم له .

ويغلب على ظني أنه قد صار من البين لدينا ـ بعد عرض صفحات التاريخ السري للثورات وللشخصيات العسكرية والسياسية ، التي قامت بها ـ أن هذه الشخصيات التي صورتها « البروباجندا » كأبطال الأساطير ، هي في حقيقة أمرها أقزام قابعة تحت أذرع الأخطبوط « الماسونى » يحركها بأصابعه السرية حيثما تشاء « الحكومة السرية الإسرائيلية » !

ولا ننسى أن نذكر أنه بإزاء تلك الشخصيات الأسطورية اللامعة المزيفة . . توجد أذرع أخرى لهذا الأخطبوط السرى ، تعمل في خدمته ، وتحقق له أطماعه ، ومنها :

١ ــ الثيوصوفيه Theosophy وما يتفرغ عنها

٢ ــ القوميات المتطرفة الاستبدادية .

وقد تكفل « البروتوكول الخامس » ببيان : أن إثارة الخلافات والفتن ، والتعصب الديني ، والقبلي ، والحزبي ، بين الأفراد والطوائف ، كل ذلك من تدبير عقولهم ، وهم ينفذونه بدقة وإحكام

كما أنهم قد برعوا كثيرا في فن إعلان « الشعارات الجوفاء » التي يثيرها حكام معينون لتخدير الشعوب الساذجة بالتهريج ، وبالنظريات التي يمتزج فيها السم بالعسل ، حتى ينخدع بها الناس .

ونتيجة للغش وللتزوير ، وللخداع المستمر بين الحاكم والمحكوم ، يتفشى بين الجماهير الفساد والرشوة والخلافات ، والصراعات الطائفية .

ويمهد كل ذلك للخطوة التي ينتظرها الحاكم المصطنع ـ في سبيل توطيد أركان سلطانه ـ فيلجأ إلى الاستبداد ، والدكتاتورية ، وضرب أصوات

الحق ، وكبت الحريات ، ثم يملأ هذا الفراغ بنظريات تهريجية جوفاء ، تبدو وسط أضواء الإعلام وتلميعه وكأنها شعارات تقدمية تحررية : كالعلمانية ، أو الاشتراكية مثلا .

* * *

أما « **الاشتراكية** » فقد نص « البروتوكول الثالث عشر » على أن تحويل رءوس الأمميين - الفارغة من العقل - نحو « الاشتراكية » التهريجية ، يعتبر نجاحا باهرا للمخططات اليهودية في العالم .

فقد صرح « كاسترو » بأنه يجب على « اسرائيل » أن تحول - بكل قوة - دون اتخاذ الحركة الفدائية طابعا إسلاميا ، لأن ذلك يجعلها شعلة ، تستقطب حماس ملايين المسلمين في العالم ، ويجذب إلى المعركة جماعات ، تجعل من المستحيل الإبقاء على « الكيان الإسرائيلي » !

ونصح « كاسترو » بأن يسعى اليهود لتقوم حول « اسرائيل » أنظمة « اشتراكية » ثورية (!) تلهى حركات التحرر الشعبية ، عن اللعب بنار العقائد الدينية ، وتشغل هذه الحركات بمهام التحرر الاشتراكي »[1]

وسنسلط الأضواء على « **العلمانية الثورية** » التهريجية في موضعها المناسب في هذا البحث .

٣ - يكشف لنا « البرتوكول العاشر » أن اليهود تواقون إلى السيطرة والتفرد في قيادات حركات الانقلابات والثورات الاجتماعية ، وأنهم يتربصون بالعروش ، التي آن لها أن تزول بعد أن تبين لهم عجز ملوكها أو سلاطينها عن متابعة ركب الحضارة الانسانية ، وتخلفوا عن مستويات شعوبهم في ادراكهم وفهمهم لأسرار الأحداث ، وبالتالي فهم غير قادرين على الارتقاء بها ، وقيادة السفينة .

---

(١) مجلة المجتمع العدد ٥٨٢ في ١٠/٨/١٩٨٢م .

وحينما تدق ساعة الصفر ، ينصبون مكان الملك اضحوكة (!) يسمونه : رئيسا للجمهورية الجديدة ! ، يختارونه من الدهماء والرعاع ، أو ممن يكونون قد أنسوا فيهم قبول العبودية ، وجربوا انصياعهم للأوامر .

فيضربون عليه الذلة ، بسبب سواد صحائف تاريخه ، بما فاح منها من عفن الفضائح السرية ، والصفقات المريبة ، ثم يضعون رقبته تحت سيف التشهير به ، ليظل دائما خاضعا لأوامرهم ، متلهفا على مساعدتهم له ، وعونهم في الابقاء على منصبه .

هذا الألعوبة (!) يملكونه سلطة تقديم القوانين ، وتعديلها ، وتخطى ممثلى الشعب واللجوء إلى الدهماء السذج ليحتكم إلى جهلهم ، كما يجعلون في يده أيضا حق تعيين رئيس المجلس ووكلائه ، وسلطة إعلان الأحكام العرفية[1]

وهذا ما ستتحقق من خطوطه في قيام « الانقلاب التركي » !!

الأتاتوركية وترجمة القرآن

لعل هذه اللمسات ـ التي أسلفناها ـ تساعدنا في تصور المناخ السياسي ، الذي انبثقت في أجوائه ما يسمى بمشكلة « ترجمة القرآن » .

ولعل أذهاننا بهذه الومضات تستطيع ـ ولو إلى حد ما ـ أن ترسم الإطار العام ، الذي سنضع فيه شخصية دكتاتور ، تركى ، مهرج ، أطلق على نفسه ـ بقوة الارهاب لقب « أتاتورك »[2] ومعناه : رب العائلة التركية ، بناء على قانون أصدره في هذا الشأن ،

والحقيقة التي تكشفت ـ فيما بعد ـ تدل على أنه لم يكن تركيا ، بل كان يهوديا ، سلافيا مغوليا ، يتصل عرقه بيهود « الدونمة » في « سلانيك »

(١) البروتوكول العاشر . ص ١٣٨ .

(٢) راجع قصة إطلاق هذا اللقب في كتاب « الرجل الصنم » ص ٣٥٨ .

كما أصدر قانونا باطلاق لقب « الغازى » وتكشفت حقائق الأمور عن أنه كان خائنا يبيع وطنه لأعدائه ، وأعداء الاسلام من الصليبيين واليهود !!

والمعروف أن مدينة « سلانيك » ـ مسقط رأسه ـ كانت آنذاك موطنا أصليا لطائفة « الدونمة » من اليهود الذين تظاهر بعضهم باعتناق الإسلام ، وتغلغلوا بهذا المظهر الخداع في شرايين الدولة ، وتولوا أكبر المناصب فيها ، وكان منهم « طلعت باشا » الذي تولى وزارة الداخلية بعد نجاح الانقلاب ، و « مدحت باشا » الذي تآمر على اغتيال السلطان عبد العزيز[1] وكثيرون من غيرهم ، يتفقون جميعا على هدف انجاح المخططات والمؤامرات اليهودية ، وسيادة أفكار « جمعية الاتحاد والترقي » اليهودية ، التي تهدف إلى فصم الصلات التي تربط بين الأتراك والعرب .

أما والداه : فيروى عنهما : أن أمه « زبيدة » كانت تعمل في إحدى مواخير « سلانيك » ـ مسقط رأسه ـ فعشقت شابا أشقر ، هو « أبدوش أغا » وجاءت منه سفاحا بوليدها ذاك ، ومعروف أن « مصطفى » كان يعرف أمه ، ولا يعرف له أبا ، فهو بحق « مصطفى بن أبيه » .

وقد ورد في مذكرات « رضا نور » أن الدراسات « الأنثروبولوجية » أثبتت أن « مصطفى ابن أبيه » نمط سلافي ، بعيد كل البعد عن العنصر التركي[2] .

فأبو العائلة التركية ، أو أبو الأتراك ـ في حقيقة أمره ـ ليس تركيا !

جمعيتان يهوديتان

أولاهما : « جمعية تركيا الفتاة » التي بدأت نشاطها في عام ١٨٦٥م وهو الزمن المعاصر لعهد الخديو « اسماعيل » في مصر ، وكانت تضم إلى عضويتها المتغربين ، من ذوى الأفكار اللا إسلامية ، وذوى النفوذ والسلطة في الدولة ،

---

(١) الأفعى اليهودية . عبد الله التل

(٢) الرجل الصنم . ص ٣٨ ـ ٤٩ .

وقد تآمروا سرا على خلع السلطان « عبد الحميد » سنة ١٩٠٨م ، لإعلانه الدستور الإسلامي ، إثر تنصيبه خليفة سنة ١٨٧٦م .

وفي نفس العام تأسست « الوكالة الصهيونية » وكان من بين أعضائها « ديفيد بن جوريون » و « موسى شاريت » وغيرهما من الذين أسهموا بنصيب كبير - فيما بعد - في ضرب الإسلام والعروبة ، وإعلان دولة « إسرائيل » !

وقد قامت « الوكالة » بتمويل جريدة « حزب تركيا الفتاة » واستغلتها لنشر مبادئها وأفكارها ، وتحقيق أهدافها .

وأخراهما : هى « جمعية الاتحاد والترقي » أو ما يسمونها « جون تورك » التي شكلها الضباط الشبان ، المتأثرون بأفكار « تركيا الفتاة » وسموا جمعيتهم : « عثمانلى اتحاد ، وترقي جمعيتى » .

وهى جمعية يهودية الموطن والأهداف ، ومما يسجل عليها تاريخيا : أن السلطان « عبد الحميد » عندما رفض استقبال « هرتزل » ليتفاوض معه ، في شأن إقامة اليهود في « فلسطين » عرض عليه زعماء « جمعية الاتحاد والترقي » رشوة مقدارها مائة وخمسون مليون ليرة انجليزية ذهبا ، فلما رفض السلطان ، ثارت عليه الجمعيتان اليهوديتان ، ونفوه إلى « سلانيك » وحددوا إقامته فيها ، ثم قرروا خلعه ، وحمل إليه كتاب التنازل عن السلطة يهودي من « الدونمة » هو « قرة صو »[1] .

والجمعيتان تتحدان في أهدافهما ، التي تتركز في : إضعاف مكانة تركيا ، ومركزها في تحريك السياسة العالمية ، والقضاء على الاسلام ، وعلى الشخصيات التي تعمل على بقائه في تركيا ،

وعلى إنشاء وطن لليهود ، يكون بمثابة قاعدة انطلاق ، أو ثكنة عسكرية ، تفصل العرب والمسلمين في المشرق عنهم في المغرب .

(١) حكومة العالم الخفية . صـ ٢١ - ٢٥ .

وقد انضم إلى هاتين الجمعيتين اليهوديتين « جماعة القوميين العرب » في سوريا ولبنان ، والعراق[1] ، فعمل الجميع خطا واحدا ضد تركيا .

أخطاء عبد الحميد وآثارها

لا ندري كيف نقوم ما كان عليه السلطان « عبد المجيد » من ثقافة ، ومن وعي اسلامي عندما وافق على مبدأ « فصل السلطنة عن الخلافة » وهو ما نسميه في اصطلاحاتنا المعاصرة بمبدأ « فصل الدين عن الدولة » !

وكذلك ، فقد وافق على تشويه التصرفات السليمة ، التي قام بها الخلفاء السابقون ، ثم . . على شكر « مجلس الأمة » التركى ؛ لترشيحه خليفة لتركيا ، بدعوى أنه الأصلح لهذا المنصب .

وبعد أن أعلن موافقته على هذه الشروط المخزية . . أعلن تنصيبه خليفة ، منزوع السلطان عام ١٩٢٢م !! .

وليت هذه الموافقة المخزية منه كانت « تكتيكا » سياسيا ، يتبعه بتدبير الأمور بوسائله الخاصة ، حتى تسترد الخلافة هيبتها ، ومكانتها ، وتتخلص من أعدائها ، المتربصين بالاسلام ، وبالأهداف الوطنية التركية .

لكنه قد تبين للجميع - فيما بعد - أن قبوله لهذه الشروط اللا إسلامية قد أعقبه وقوع جميع الأحداث ، التى عانت منها تركيا تحت حكم اليهود ، والحمقى ،والمخمورين .

ولم يمض على توقيعه النزق عامان . . حتى تلقى ذلك الخليفة القزم (!) جزاء جهله وغفلته ، حيث طرد من الخلافة ، ومن تركيا كلها ، وصفيت أملاكه ، وحرم حتى من دخول البلاد ، بل من جنسيته التركيه(!) .

---

(١) الأستاذ فتحي رضوان . مقال : « السلطان الذي حارب الصهيونية » مجلة الدوحة . مايو ١٩٨٢ .

ما إن طرد عبد المجيد من تركيا ، حتى استولى على السلطة فيها ذلك المغولى اليهودى « مصطفى ابن أبيه » يسانده يهود « سلانيك » ويؤ يده كبار الشخصيات التى تحتل المناصب العليا فى البلاد ، متظاهرة بالإسلام ، لكنهم يهود الدم والعنصر ، ويتحركون بكل ثقة فى مجالات الجمعيات والاحزاب السياسية والدينية .

وفى سنة واحدة هى سنة ١٩٢٤م ، وفى جلسة واحدة كذلك ، من جلسات « مجلس الأمة » ألغيت الخلافة ، وضمت شئون العبادات إلى رئاسة الجمهورية ، حيث احتكر اليهودى السلانيكى تعيين الرئيس الأعلى للمسلمين فى البلاد . . !! .

وألغيت « المحاكم الشرعية » وضمت اختصاصاتها إلى المحاكم المركزية .

ثم فى نفس الجلسة أيضاً . . ألغيت « المدارس الاسلامية الدينية » كما ألغى التعليم الدينى من المدارس الاخرى ، وأصبح الطالب يتلقى دروسا جديدة ، تبين له : أن الثقافة الإسلامية هى سبب انحطاط البلاد ، وتأخر تركيا .

وفى سنة ١٩٢٥م صدر « قانون الأمن » ، و « قانون الجمعيات الوطنية » لتطبيقهما على العاملين فى الساحة الاسلامية ، وعلى الجمعيات الدينية ذات الطابع السياسى .

كما ألغيت « الطرق الصوفية » وحظر استعمال ألقابها .

وصدر قانون بفرض « القبعة » غطاء رسميا للرأس ، وبسبب هذا القانون الاخير . . أعدمت الحكومة شنقا الكثير من الشخصيات المعارضه له .

وفى سنة ١٩٢٦م ألغى العمل بالقوانين الشرعية الإسلامية ، وترجم «القانون السويسرى » ليحل محل الشريعة الإسلامية .

ومما ينص عليه القانون السويسرى : تحريم الزواج بين أصول وفروع الزوجين ، ولو انفسخت زيجتهما ، وتحريم الزوجة الثانية ، وجعل عدة المطلقة ثلاثمائة يوم ، وحق الميراث للفروع فقط ، ولم ينص على المهر عند الزواج بل نص على أن تدفع الزوجة لشراء الأثاث .

علمانية الانقلاب

من أخطر المبادىء التى قامت عليها حركة الانقلاب العسكرى اليهودى فى تركيا فكرة « العلمانية » وهى فى الأصل : اتجاه فرنسى ، موجه ضد فئة « رجال الدين » الذين تسلطوا على الدولة ، وعلى المؤسسات الاجتماعية ، وعلى الاسرة والمدرسة ، دون أن تكون لديهم أحكام تشريعية تنظم لهم ذلك .

ولم تكن « العلمانية »موجهة ضد الدين المسيحى ، لأنه لايتضمن أحكاما تشريعية خاصة بالأمور الدنيوية ، فالعلمانية لادينية ، بمعنى : أنها لاشأن لها بالدين المسيحى نفسه ، لكنها تطلب من « رجال الدين المسيحى » أن يلزموا حدود وظيفتهم ، دون أن يتخطوا ذلك .

أما النظام الإسلامى فهو يملك تشريعات شاملة لكل جوانب الحياة ، فالدعوة إلى عزله ، وفصله عن مجالات اختصاصه ، تكون دعوة معادية له تماما ، وإن كانت العلمانية ـ فى أصل منشئها ـ لم توجه إلا إلى القسس ورجال الدين فقط ، ولم يرد بخاطرها مطلقا فكرة معاداتها للدين الإسلامى .

لكن « العلمانية » الاتاتوركية اليهودية فأساس قيامها ـ كما يدعون ـ هو صيانة الثقافة واللغة التركية من التأثير الدينى الإسلامى .

وهى متناقضة مع نفسها ـ فى الظاهر ـ لأنها تعترف بالمؤسسات الإسلامية رسميا ، وتدمجها فى نظام الدولة ، لكنها ـ فى نفس الوقت ـ لاتساير الاغلبية المسلمة فى تحقيق مطالبها بتحكيم الشريعة فى أمور الدولة الدنيوية ، وتحول دون أن يتعلم المسلمون أمور دينهم .

وبناء على ذلك تم قصر أمور الدين على العبادات فقط ، ثم فصل الدين عن شئون الدولة وسياستها الدنيوية .

العلمانية ومحاربة العربية

ورد فى منهاج « حزب الشعب » الأتاتوركى شرح لمبدأ « العلمانية » طبقا للمفهوم الذى تعتنقه حركة الانقلاب اليهودية ، وقد جاء فيه :

« إن الحزب يرى أن صيانة اللغة القومية ، والثقافة القومية من تأثير اللغة الأجنبية والثقافة الأجنبية - وهما يؤثران فيها عن طريق الدين - هو أمر ضرورى لكيان القومية التركية فى الحال والمستقبل »[1]

وبناء على ذلك ظهر ما يسمى بانقلاب اللغة ؛ فجمعت مفردات من ألسنة العوام والجماهير وأعدت لها قواميس ، وتوقف العمل باللغة العربية ، ورفعت من التركية كل الكلمات والمفردات العربيـة ، وأحلت محلها مصطلحات ومفردات من لغات أوروبية ، وبخاصة من اللغة الفرنسية .

وحرصا على فصم رابطة هذا الشعب عن حضارته العريقة ، ذات الطابع الدينى ، الذى عاصرته أكثر من ألف عام . . صدر قانون « الحروف الجديدة » سنة ١٩٢٨ ينص على إبطال الحروف العربية ، ووجوب الكتابة بالحروف اللاتينية .

وفى موجة من التهريج الإعلامى ، والدعاية المدوية إلى سفور المرأة ، ومحاربة الحجاب وتغيير نظام العطلات الرسمية ، حيث جعلت العطلة الأسبوعية يوم الأحد ، بدلاً من يوم الجمعة ، وصدور قانون يفرض « الأذان » فى المساجد بالتركية ، لا بالعربية .

---

(١) محمد عزة دروزة . تركيا الحديثة . ص ١٣٥ .

فى هذا الجو القلق المدلهم . . بدىء فى التخطيط لترجمة « القرآن » إلى اللغة التركية ، تمهيدا لفرض الترجمة التركية على المسلمين ، لتكون هى لغة الصلوات والعبادات ، حيث تكون قراءة الفاتحة مثلا باللغة التركية فى الصلاة المفروضة ، بقوة الإكراه والقانون .

ثم بدىء فى تحقيق هذا الاتجاه الخطير ، وقامت « رئاسة الشئون الدينية » وبعض العلماء بتأليف عدة رسائل موجزة ، فى الأحكام والعبادات ، وفى تفسير القرآن ، ونشروا ترجمات تركية للقرآن ولمختارات من الآيات ، مدونة بالحروف اللاتينية ، وعرضت أعمال هذه اللجان وترجماتها فى المكتبات العامة ، لكن الشعب لم يقبل عليها .

معاهدة لوزان

نشعر أنه لا يمكننا أن ننتهى من تصويرنا لمعالم شخصية « مصطفى ابن أبيه » دون أن نسلط بعض الأضواء على الأسرار السياسية ، التى أدت إلى قبول تركيا للشروط السرية لمعاهدة « لوزان » ، التى لعبت فيها اليهودية والصليبية دورا تاريخيا خطيرا ضد العالم الاسلامى .

فقد انتهت معاهدة « سيفر » من قبل ، بفصل عدة ولايات عن تركيا ، وتخصيصها لبعض الطوائف ، فأخذت « الأرمن » الولايات الشرقية الشمالية ، وخص « الأكراد » الولايات الشرقية الجنوبية ، وفصلت ولاية « أدرنة » وفصلت « الأناضول » وجعلت المضايق البحرية دولية ، وحدد عدد الجيش التركى ، وروقب تسليحه ، وأعدت مناطق للنفوذ الإيطالى والفرنسى ، وفرضت المراقبة ، والتدخل فى الشئون الإدارية والمالية فى الدولة ، بحجة سداد ديونها ، واقتطعت من تركيا بعض جزر البحر الأبيض ، وغير ذلك من الشروط المجحفة ، التى فرضها الاستعمار الصليبى المنتصر ضد الضعيف المهزوم .

لكن معاهدة « لوزان » قد قضت على كل ذلك ، وأعادت لتركيا كل ماسلبته منها معاهدة « سيفر » ولم يكن هذا راجعا إلى قوة المفاوض التركى ، أو ذكائه ، بل إن السبب الحقيقى يرجع إلى أن الوسيط فى المفاوضة بين الأتراك والانجليز كان الحاخام اليهودى ، والصهيونى العالمى « حاييم ناحوم » الذى كان يسعى بجد آنذاك لجلب أكبر عدد ممكن من المحاربين اليهود ، وتوطينهم مؤقتا فى تركيا ، ليتحركوا منها فى الوقت المناسب - إلى فلسطين ، لتحقيق أهدافهم فى قيام « الدولة الدينية اليهودية » فيها .

من أجل ذلك تضمنت مهاهدة « لوزان » شروطا سرية أخرى . . من أهمها :-

١ - إلغاء الخلافة الإسلامية نهائيا فى تركيا .
٢ - أن تقطع تركيا كل صلة لها بالإسلام ، وبالعالم الإسلامى .
٣ - أن تضمن الحكومة التركية تجميد جميع العناصر الإسلامية النشطة ، والباقية بعد محاولات الإبادة السابقة .
٤ - أن يستبدل الدستور العثمانى ، وقوانين الشريعة الإسلامية بدستور مدنى ، لاصلة له بالدين[١] .

تلك هى الشروط المشهورة باسم « شروط كرزن » - وزير خارجية بريطانيا آنذاك

هل مصطفى ابن أبيه

من قبل معاهدة « لوزان » ومن بعدها كان « حاييم ناحوم » من أقرب المقربين إلى « مصطفى » إذ كان هو الرأس المدبر ، والذى عن طريقه تصل إلى « الغازى » (!) مخططات الاستعمار واليهودية العالمية ضد تركيا وما حولها .

(١) المخططات الاستعمارية لمكافحة الاسلام . تأليف : محمد محمود الصواف : ص ١٢٧

وقد اهتمت « الحركة اليهودية » بأن تحيط « الزعيم » (!) بمجموعة من اليهوديات الفاسقات كان من أشهرهن إحدى دعيات الأدب التركى ، اعتنق والدها الاسلام نفاقا وخداعا ، واشتهر زوجها بعدائه الشديد للإسلام .

هذا ، فضلا عن أن الدارسين لشخصية الغازى (!) يرون أنه كان عربيدا ، مدمنا على الشراب ، لايفيق منه إلا ليعود إليه ، واتخذ من قصور الخلافة والدولة مواخير له ، ولمن يحيطون به .

كما أنه لم يكن رجلا كامل الرجولة ، واكتشف أمره فى قصر « جان قابا » وكان ذلك سببا فى طلاق زوجته « لطفية » بقرار من مجلس الوزراء[1] .

خيانات الغازي

سجل عليه زملاؤه فى السلاح ، وفى الحركة القومية ، كما ورد عنه فى مذكرات « رضانور » مجموعة من الخيانات الحربية ضد الوطن ، تلطخ شرفه العسكرى :

١ - ففى حرب « البلقان » أجمع الضباط على أن هزيمة الجيش التركى ، كانت نتيجة لخيانة « مصطفى ابن ابيه » ومخالفته الخطة المتفق عليها !! .

٢ - وفى حروبه فى « سوريا » ضد الانجليز - اتفق مع اللورد « اللنبى » وانسحب فجأة فوقع جيش تركيا بين الأعداء ، وأسر منه مئات الألوف ، وعلم الجميع أنه قد باع وطنه .

٣ - وفي حروب « الاستقلال » ضد الانجليز ، اتفق معهم على ضرب المسلمين في « قفقاسيا » من الخلف ، بحجة فتح الطريق أمام الروس ، لمساعدة تركيا ضد الانجليز .

ومن المدهش حقا (!) أن يطلب كل من « أتاتورك » و « روبنسون » الانجليزي من « كاظم قره » - القائد العام للجيش التركي آنذاك - أن ينفذ

(١) عن مذكرات رضا نور . مجلة المجتمع . عدد شوال ١٤٠٢هـ .

هذه الخطة ، حيث سيترتب عليها : توزيع أسلحة الجيش التركي على المواطنين للمقاومة ، وبذلك يستسلم الجيش التركي ، وتضعف المقاومة ضد الانجليز .

فلا عجب بعد ذلك ! أن تشكل الزعامة الخائنة !! « محاكم الاستقلال » لقطع رقاب كل من تتكشف له الأمور ، فلا يطيق صبرا عليها ، فيعلن معارضته لها .

بل كان حمق الزعامة ـ أحيانا ـ يدفعها إلى نفاد الصبر ، وعدم انتظار نتيجة المحاكمات الصورية ، فترسل سرا من يأتي لها برقاب المعارضين ! ، وهكذا اغتيل الكثيرون من المعارضين ، من أمثال « على شكرى » وغيره .

* * *

هذا هو الإطار السياسى الذى أنشأ البيئة الشاذة ، التى أبرزت « مشكلة ترجمة القرآن الكريم » ودفعتها إلى العالم فى القرن العشرين ، وسط هذه الخطوب القاتمة وتوقعات المستقبل المكفهر ، الملبد بالغيوم !! .

وقد بذلنا الجهد ، حتى سبر الأغوار السحيقة ، ونبحث فى الأعماق ، لتتكشف لنا الأمور من جذورها ، وسلطنا الأضواء على الجوانب القائمة فيها ، لتستبين حقائقها .



بين تركيا ومصر

يمكننا أن نتصور « المجتمع التركى » فى هذا الأتون الثائر ، بركانا يغلى ويفور ، ويقذف بالحمم ، وينفث الحرارة فى الأجواء المحيطة به .

ومصر ـ آنذاك ـ بما كان يعتمل فيها من حركات الوعى الوطنى التحررية ، ومن يقظة دينية ، لم يهدأ يوما حماسها التى كان يدفع بها إلى الثورة على الاستعمار الصليبى . !

فضلا عما كانت تمتاز به من هذا التجمع الهائل من العلماء القادة ، الذين كانوا على جانب عظيم من الوعى الدينى ، والاستقلال الفكرى ، واليقظة الدائمة ، التى تحس بكل مايخطط ضد الإسلام والمسلمين من أحابيل ومؤامرات .

من هنا . . كانت « مصر » أسرع الولايات التابعة للخلافة العثمانية تأثرا بالأحداث ، التى دوت بها عاصمة الخلافة ، وانتقل إليها من التيارات الفكرية ، ومن عدوى الانتكاسات ما انتقل !!

فحاولت أن تلقف الكرة من تركيا ، وبخاصة بعد إلغاء الخلافة فيها ، وطرد « عبد المجيد » وحرمانه من العودة إلى البلاد . .

فعقدت فيها المؤتمرات التى تبحث إمكانية إقامة « الخلافة الاسلامية » فى مصر ، وتنصيب حاكمها آنذاك « احمد فؤاد » خليفة على المسلمين ، بحجة أن « مصر » سبق لها أن كانت موطنا للخلافة العباسية ، فى آخر أيام الخلافة العباسية ، ولاضير أن يعود إليها هذا الأمر مرة أخرى .

وفى الوقت نفسه تلمظ الشريف « حسين » لهذا المنصب ، حتى أعلن ولده الأمير «عبد الله » أن والده الشريف « حسين » هو خليفة المسلمين ، فى الوقت الذى كان « ابن سعود » يستعد للانقضاض عليه .

ورأى علماء « الأزهر » بإيعاز من القصر أن يسعوا لتحقيق هذه الغاية له ، فدعوا علماء المسلمين فى العالم إلى «مؤتمر اسلامى » لبحث مسائل الخلافة ، وعقد المؤتمر سنة ١٩٢٦ م برئاسة الشيخ « حسين والى » .

وكان الشيخ « عبد الكريم أمر الله » ـ أحد علماءاندونسيا ـ في هذا المؤتمر فطالب بوقف عرض البحوث الخاصة بمسائل الخلافة وأهميتها ، وأن يوجه المؤتمر إلى الإجابة على سؤال : هل من المناسب فى عصرنا الحاضر ، وفى مثل هذه الظروف فى العالم الاسلامى ـ إعادة الخلافة مرة أخرى ؟ أم أن الوقت لم يحن بعد ؟

وهكذا ، فشل المؤتمر ، وساهمت مناقشات العلماء فيه إلى الوصول إلى هذه النتيجة المقصودة ، إذ أنهم رأوا عدم صلاحية الجبهة الحاكمة فى « مصر » آنذاك لملء هذا المنصب الخطير ،وانفض المؤتمر دون أن يتخذ قرارا معينا فى شأن الخلافة ، اللهم إلا بمكافأة من ساهم فى عدم إنجاحه ، فقد قرر المؤتمر بالاجماع ان يمنح « الأزهر » درجة الدكتوراه الفخرية للشيخ عبد الكريم أمر الله . !!! تقديرا لجهوده فى المناقشة ، ومساهمته فى نشر الاسلام فى سومطرة .

ولاننسى أن نذكر بأن الشيخ المراغى ، والشيخ رشيد رضا قد قررا مقاطعة المؤتمر .

* * *

وفى جو هذا التأثر الواضح بما يجرى فى تركيا من أحداث وتيارات انتقلت إلى « مصر » أيضاً مشكلة « ترجمة القرآن » وصارت شغل علماء الأزهر الشاغل .

* * *

نعلم جميعا خطورة أمر « ترجمة القرآن » ولاشك أيضاً فى أن هناك عواقب وخيمة ستترتب على كيفية الحكم فى شأنها بالإباحة أو بالتحريم ، لما يعلمه العلماء - سلفا - من أنه سوف يستغل - عند القول بالإباحة - إلى الإطاحة بلغة القرآن ، في دولة الخلافة ، وربما ينتظر أن يتعدى خطر ذلك إلى غيرها من الولايات الأخرى ، التى ستتأثر بها .

من هنا نلاحظ أن وعى العلماء كان يدفع بهم - فى أغلب الامر - إلى إعلان المعارضة ، والقول بالتحريم ، ومنع ترجمة « القرآن الكريم » إلى التركية أو غيرها ، ويقصدون إلى ربط الحكم بالتحريم بما يسمى بـ « الترجمة الحرفية » وهى التى يمكن أن تحل محل القرآن تماما ، وتؤدى مؤداه ، فى الإعجاز البيانى ، وتقوم مقامه فى الصلاة .

وقد حمل هذا الاتجاه بعضهم على أن يصوغ عنوان بحثه أو كتابه ، بحيث يظهر منه لأول وهلة طابع المنع ، والحكم بالتحريم على الترجمة ، ثم هو يصدر كلامه عن الترجمة بهذا النوع منها المحكوم عليه بالتحريم .

لقد أجاد العلماء - فى هذه المرحلة المضطربة - في أن يبتكروا مايسمى باصطلاح « الترجمة اللفظية » أو « الحرفية » ليصبوا عليها حكمهم بتحريم الترجمة ، وان كانت حقيقة أمرهم - كما تتكشف لدى المطلع على بحوثهم - أنهم لايعتقدون بوجود ماصدق واقعى لهذا النوع ، إنما هى نوع فرضى ، ابتدعه الخيال ، ليمتص أمام الاشهاد حكم تحريم الترجمة .

وليستغل هذا التشهير فى مواجهة الأهداف الأتاتوركية اليهودية ، ومحاربة ماترمى إليه فى المستقبل ، من استغلال « الترجمة القرآنية » لفصل المسلمين فى تركيا عن لغتهم الدينية ، وإبعادهم عن لغة القرآن ، حتى يمكن أن يخضعوا

مستقبلا لما يتوقع من اليهودية الحاكمة ، من أن تتلاعب فى تلك الترجمات ، ودس الاخطاء فيها وتشويه المعانى الاسلامية .

هذا ، فضلا عما ينتظر مستقبلا لتلك الترجمات من جعلها - بقوة الإرهاب والضغط - مصدرا لاستنباط الأحكام التشريعية ، ذات الطابع اليهودى التركى ، ومايترتب على هذا الأمر إلاّ الهلاك .. أى هلاك ؟!! .

وإذاً ، فليس من المبالغة أن نقول : إن الحكم بتحريم الترجمة .. كان - فى حقيقة أمره - حكما مقصودا به مواجهة تلك الأهداف ، وليس مقصودا به الترجمة وحدها ، ولذاتها ، من غير ملابسة لها للأحوال السياسية ، والأهداف الأتاتوركية اليهودية فى نفس الوقت .

وقد ظهرلى : أن العلماء - رحمهم الله - كانوا على وعى كامل بأحكام الترجمة ، وأنهم فى غضون بحوثهم عنها قد وافقوا على « الترجمة المعنوية » وهى نوع الترجمة الحقيقى الواقعى ، لأنه لاترجمة فى الواقع - إلا للمعانى التى يفهمها المترجم من النص .

السياسة والترجمة في مصر

فضلا عن الوعى الذى امتاز به علماء هذه الحقبة التارخية فى مصر ، واليقظة السياسية ، التى ساعدتهم على تفهم الملابسات ، والأحداث التى يموج بها العالم كله بوجه عام ، والعالم الإسلامى بوجه خاص ، وهى التى حدت بهم إلى أن يتخذوا هذا الموقف من المحاولات اليهودية التركية ضد القرآن والشريعة .

فإننا ينبغى أن نلفت النظر إلى أن « مشكلة ترجمة القرآن » قد عبرت فى « مصر » جسرا سياسيا آخر ، اشتبكت فيه الصراعات ، وتحاربت الأغراض الشخصية ، وتناحرت المصالح الحزبية ، فى زمن معاصر - تقريبا للأحداث التى تغلى وتموج فى المجتمع التركى .

وقد نلاحظ خلال هذه المرحلة فى « مصر » أن كثيرا من العلماء ، الذين تناولوا بحث الحكم فى « ترجمة القرآن » كانوا يتناولونها بعبارات عصبية متوترة ، فتقرأ لهم مايكتبون وكأنهم يصرخون فوق سطور الصفحات . . يتشنجون ، ويلوحون بأيديهم ، ويهددون ويتوعدون ، ولم يكن ذلك من دأب العلماء عند المناظرات العلمية .

ويغلب على الظن أن ذلك راجع إلى العوامل السياسية والاجتماعية التى كشفنا من أمورها آنفا

وهناك عوامل أخرى دفعت بهم إلى سلوك هذا اللون الغريب من أساليب الحوار والمناظرة ، ولعل الكثير منه يرجع إلى اصطراع المصالح الحزبية فى المجتمع المصرى آنذاك ، وإلى تدخلات « القصر الملكى » فى السياسة ، ورغبته فى السيطرة على مقدرات الأمور ، وعلى أن يقبض بيد من حديد على مصالح الشخصيات والهيئات ذات النفوذ ، والتأثير ، المتغلغل فى نفوس الشعب ، ضمانا لبقائه على عرش البلاد ، وعلى الأخص كل ما يتصل من ذلك بالأزهر وعلمائه البارزين .

السياسة والأزهر

من القضايا التى يسلم بها الجميع قضية نفوذ الأزهر وتغلغه ، وكلمته المسموعة لدى طوائف الشعب ، فى مختلف أرجاء الوطن .

ومما لاريب فيه أن هذه القاعدة الشعبية العريضة كانت تؤيد علماء الأزهر ، وتساندهم بكل ما تستطيع من قوة فى مجابهة قوى الضغط والإرهاب ، والظلم ، والاحتلال الأجنبى ، ومن أدق الأمثلة على ذلك استطاعة العلماء أن يصدروا قرارا نافذا بإقالة الوالى التركى آنذاك ، باسم الأمة ، وعلى كلمة الدين ، وأمنت الجماهير على مااتخذه العلماء وساندوه ، بل

ذهبوا إلى ماهو أبعد من ذلك بمبايعتهم الوالى الجديد الذى اختاره العلماء لهم ، إذ نصبوا عليهم « محمد على » بعد التعاقد معه ومبايعته على تحقيق مطالب الأمة ، وخدمة أهدافها ، وتحقيق الشريعة بين الناس .

و « محمد على » هو جد تلك الأسرة التى أنجبت « أحمد فؤاد » وهو الذى عاصرت فترة حكمه أحداث الخلافة فى تركيا ، وظهور ما يسمى بمشكلة « ترجمة القرآن »

وعندما أعلن الرئيس « ولسن » مبدأه المشهور ، فى أن لكل أمة الحق فى تقرير مصيرها بنفسها ، تشكل وفد مصر لحضور « مؤتمر فرساى » للمطالبة بتطبيق هذا المبدأ فى مصر ، ولكن الاستعمار حال دون دخول وفد « مصر » قاعة المؤتمر .

وكانت النتيجة أن أعلن « الأزهر » تتبعه الأمة كلها ثورة دينية وطنية ضد الاستعمار الانجليزى قاد حركتها العلماء وطلاب الأزهر ، وتحول « الجامع الأزهر » نفسه ـ فضلا عن رسالته فى العبادة والتعليم ـ إلى مركز للاجتماعات والمؤتمرات الوطنية والدينية ، وفيها ترسم الخطط والتنظيمات ، وظلت تلك الثورة متأججة حتى تكللت بالنجاح ، وحققت الحركة أهدافها ، فخضعت « انجلترا » للارادة المصرية ، وأعلنت فى ٢٨ من شهر فبراير سنة ١٩٢٢م حق « مصر » فى أن تحكم نفسها بنفسها كدولة مستقلة ، ذات سيادة .

ثم كانت من نتائج نجاح تلك الثورة أن أعلنت « مصر » ملكية ، بعد أن كانت ولاية تابعة لتركيا ، وتحول الوالى عليها من « احمد فؤاد » إلى أن لقب نفسه بـ « الملك فؤاد » .

ويغلب على ظنى أن هذا العرض السريع الموجز للأحداث يكفينا لإلقاء بعض الأضواء على أهمية « الأزهر » التاريخية والوطنية آنذاك ، ولعل فى ذلك أيضا ما يمكن أن يفسر لنا مدى حرص الملك « احمد فؤاد » وإصراره على أن

تبقى فى يده وحده سلطة تعيين شيخ الأزهر وكبار علمائه ، عندما فكرت اللجنة المشكلة لوضع دستور للبلاد فى نقل هذه السلطة من يد الملك ، إلى الحكومة والبرلمان ، وهما الهيئتان الممثلتان للأمة .

ولم تكن الحكومات المتعاقبة على الحكم بغافلة عن دور « الأزهر » فى البلاد وخطورته ، ومدى قدرته فى تثبيت دعائمها ، واستقرارها فى الحكم ، ورضى الشعب عنها ، وهو أيضاً لديه الوسائل الميسرة الكفيلة بالإطاحة بها عندما يريد . ذلك لأن « الأزهر » حينئذ هو الهيئة العلمية الوحيدة ، ذات الطابع الإسلامى السياسى ، المنظمة ، المنتشرة فى كل فجاج الأرض ، ودعاته يرودون القرى شرقا وغربا ، وكل عضو أزهرى بارز فيه يتدخل فى أمور الدولة وسياستها ، ويبذل اهتماما بالغاً بأمور المسلمين ومصالحهم ، فهو يراقب ويتابع سياسة الحكام ، ويحاسبهم على نزواتهم وأخطائهم إذا ما ارتكبوها .

من هنا كان اهتمام الحكومات بالأزهر اهتماما بالغاً ، وتطلعت أنظارها إلى أن تقرب إليها كبار الشخصيات الموجهة فيه ، لتضمن لنفسها شيئاً من نفوذه ، الذى يركن إليه الشعب ، ويطمئن له ، ثم لتعمل على استغلال كلمته المسموعة عند الجماهير .

فلم يكن من الغريب أن تتجه كل حكومة إلى استمالة هذا النفوذ ، وأن تضم إلى جناحيها هذه الكلمة المسموعة[1]

من أجل ذلك بدأ الصراع بين الحكومات والملك . . كل يريد أن يحظى بالأزهر وموافقته وتأييده لجانبه ، فأخذت الحكومات تتحايل لتقييد سلطة الملك على الأزهر ، حتى تحتفظ لنفسها بشىء من السلطة والنفوذ عليه .

---

(١) راجع : السياسة والأزهر . للدكتور فخر الدين الظواهري . ص ٣٥ .

وفى عهد حكومة « عبد الخالق ثروت » صدر القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٢٧ ، بشأن تنظيم سلطة الملك فى تعيين الرؤساء الدينيين ، ونصت المادة الأولى منه على أن « تعيين « شيخ الأزهر » يكون بأمر ملكى ، بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء »

ثم جاءت « حكومة الائتلاف » برئاسة « مصطفى النحاس » وقد مثل فيها « حزب الأحرار الدستوريين » « محمد محمود » و « احمد خشبة » ـ وهما من أصدقاء الشيخ محمد مصطفى المراغى ـ و « المراغى » آنذاك زعيم أزهرى ، يطوى جوانحه على ثورة فكرية تهدف إلى إصلاح الأزهر ، وتغيير نظام الدراسة فيه ، ووضع مناهجه من جديد على أسس تساعد على بناء الشخصية الإسلامية الصحيحة ، التى تقوى على سلوك مناهج الاجتهاد فى مسائل الدين والعلم ، متأثرا فى ذلك بأستاذيه : « جمال الدين » و « محمد عبده » .[1]

ورأى الشيخ «المراغى » بثاقب فكره : أن فى اشتراك كل من الحكومة والملك فى شئون الأزهر مايبعد عنه استبداد أى منهما بشئونه ، وأنه يمكن استغلال الصراع القائم بينهما لمصلحة الأزهر .

من هنا جاءت موافقته على مشروع القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٢٧م حيث تعتبر من وجهة نظره ضربا لعصفورين بحجر واحد .

ولما صدر قرار تعيين الشيخ « المراغى » شيخاً للأزهر فى مايو سنة ١٩٢٨ واتته الرياح بما يشتهى ، حيث تولى صديقه « محمد محمود » رئاسة الوزراة ، فانتهز « المراغى » تلك الفرصة ، وشكل لجنة لوضع مشروع قانون « إصلاح الأزهر » .

واجتمع لذلك مجلس الوزراء مرتين لدراسة المشروع ثم لإقراره ، وقدم للملك لاعتماده والتصديق عليه .

---

(١) راجع الشيخ المراغى . للاستاذ أبو الوفا المراغى ص ٢ وما بعدها .

ولما كان من ضمن المواد المنصوص عليها فى هذا المشروع : اعتراف الأزهر بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٢٧ ، والذى يشرك الحكومة مع الملك فى شئون الأزهر ، فقد فجع الملك فى هذا المشروع ، الذى ينتقص من سلطته فى أعز مركز يهتم به ، ويحرص على أن يظل فى قبضة يده ، تدعيما لملكه ، وتثبيتا لدعائم سلطته وبقائه على العرش .

ورفض الملك اعتماد مشروع «اصلاح الأزهر» الذى تقدم به الشيخ « المراغى » فاحتج الشيخ على هذا التصرف وقدم استقالته .

واختار الملك توقيتا معينا أعلن فيه قبول استقالة « الشيخ المراغى » وهو الثامن من اكتوبر سنة ١٩٢٩م ، ليلة الاحتفال بعيد جلوسه على العرش - وكان فى التاسع من اكتوبر - إشعارا باستقرار ملكه بهذا القرار ، ورمزا لتدعيم سلطته وسطوته .[١]

وتلفت الملك فيمن حوله باحثا عن الشخصية البديلة ، التى تحل محل « المراغى » فعثر على ضالته المنشودة فى الشيخ « الظواهرى » الذى كان آنذاك - يكثر من التحرك فى أوساط « الطرق الصوفية » ويدعو للطريقة « الشاذلية » ويدفع طلاب الأزهر إلى الانضمام إليها[٢] .

فاكتسب بهذا النشاط اسمًا لامعا ، وثقة كبيرة ، بين كبار شيوخ الطريقة ، الذين كانوا بدورهم يتسابقون فى تقديم العون له ،

وعلى الرغم من كل ذلك ، فالشيخ « الظواهري » من الشخصيات الأزهرية ، المعروفة بالاتصالات الوثيقة بالقصر ، وبالولاء والإخلاص للعرش ، منذ عصر الخديو « عباس »[١]

(١) السياسة والازهر . د . فخر الدين الظواهري . ص ٧١ .

(٢) السياسة والأزهر . د . فخر الدين الظواهري ص ١٤١ .

(١) السياسة والأزهر . ص ١٦٥ .

من أجل ذلك صدر قرار تعيينه شيخا للأزهر ، في العاشر من أكتوبر سنة ١٩٢٩م وكان من رأى « الظواهري » أن مصلحة الأزهر يجب أن تبقى في تبعيته للقصر ، وألا تتدخل الحكومة في شئونه .

ويسرع الشيخ الجديد في تقديم مشروع « تنظيم الأزهر » وهو نفس المشروع الذي تقدم به « الشيخ المراغي » بعد أن استبعد منه المادة الخاصة باعتراف الأزهر بالقانون (١٥) لسنة ١٩٢٧ والذي يقضي بإشراك الحكومة مع الملك في شئون الأزهر[١] .

و «الظواهرى» بهذا الإجراء يحقق رغبة القصر في احتضان الأزهر ، وتأكيد قبضته عليه ، تدعيما لسلطة الملك ، وبناء على ذلك صدر القانون (٤٩) لسنة ١٩٣١ بإعادة تنظيم الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية .

* * *

ولم يستمر «الظواهري» في مشيخة الأزهر ، فقد ثار عليه الطلاب ، وهجموا عليه في مكتبه ، وحطموا أثاثه ، ولما حاول وقف الدراسة في الأزهر هددته الحكومة بوقف المرتبات ، فاضطر إلى الاستقالة في ابريل سنة ١٩٣٥م .

وجاء «المراغى» مرة أخرى إلى المشيخة في ١٢ من مايو سنة ١٩٣٥م ، فألغى قرارات «الظواهرى» وأعاد القانون الذي كان قد أعده سنة ١٩٢٨ مع ادخال بعض التعديلات عليه ، وأطلق عليه القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٣٦ ،[٢] بإعادة تنظيم الأزهر .

وكان من بين المشروعات التي كان « الشيخ المراغى » يتبناها آنذاك ، ويدعو جهده إليها « **مشروع ترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغات**

---

(١) الشيخ المراغى . ص ١٥ .

(٢) الجامع الأزهر . . نبذة في تاريخه للشيخ محمد أبو لعيون . ص ٤٩ .

الأجنبية » قياما بواجب تبليغ الرسالة ، وهو أوجب الواجبات على الأزهر ، وللقضاء على ما ازدحمت به الأسواق العالمية ، في دنيا الشرق والغرب من ترجمات ، مليئة بالأخطاء والأوهام ، والتي حشد فيها المبشرون كل ما قدروا عليه من تشويه للإسلام ، وتنفير للناس منه .

فلما تولى « مشيخة الأزهر » تقدم بمشروعه ، الذي أشرك فيه الحكومة مع « وزارة المعارف » في تنفيذه ،

وفيما يلي نعرض نص مذكرة « الشيخ المراغي » إلى رئيس مجلس الوزراء . التي قال فيها بعد الديباجة :

« اشتغل الناس قديما وحديثا بترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغات المختلفة ، وتولى ترجمته أفراد يجيدون لغاتهم ، ولكنهم لا يجيدون اللغة العربية ، ولا يفهمون الاصطلاحات الإسلامية ، الفهم الذي يمكنهم من أداء معاني القرآن على وجه صحيح .

لذلك ، حدث في التراجم أخطاء كثيرة ، وانتشرت تلك التراجم ، ولم يجد الناس غيرها ، فاعتمدوا عليها في فهم أغراض القرآن الكريم ، وفهم قواعد الشريعة الإسلامية . فأصبح لزاما على أمة إسلامية كالأمة المصرية ، لها المكان الرفيع في العالم الإسلامي أن تبادر إلى إزاحة هذه الأخطاء ، وإلى إظهار معاني القرآن الكريم نقية في اللغات الحية لدى العالم .

ولهذا العمل أثر بعيد في نشر هداية الإسلام بين الأمم ، التي لا تدين بالإسلام ، ذلك أن أساس الدعوة إلى الدين الإسلامي إنما هو الإدلاء بالحجة الناصعة ، والبرهان المستقيم ، وفي القرآن من الحجج الباهرة ، والأدلة الدامغة ما يدعو الرجل المنصف إلى التسليم بالدين ، والإذعان له .

وفائدة أخرى للأمم الإسلامية التي لا تعرف العربية ، وتشرئب أعناقها إلى اقتطاف ثمرات الدين من مصدرها الرفيع ، فلا تجد أمامها إلا تراجم قد

ملئت بالأخطاء ، فإذا ما قدمت لها ترجمة صحيحة تصدرها هيئة لها مكانتها الدينية في العالم ، أطمأنت إليها وركنت إلى أنها تعبر عن الوحي الإلهى تعبيرا دقيقا .

ونرى أن عهد حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد ، الذي تمت فيه أعمال جليلة لخير الإسلام والمسلمين خليق بأن يتم فيه هذا المشروع الجليل . أطال الله بقاء جلالته نصيرا للعلم والدين .

لذلك ، اقترح أن يقرر مجلس الوزراء « ترجمة معاني القرآن الكريم » ترجمة رسمية ، على أن تقوم بذلك مشيخة الأزهر بمساعدة « وزارة المعارف » ، وأن يقرر مجلس الوزراء الاعتماد اللازم لذلك المشروع الجليل .

فأرجو النظر في هذا .

وتفضلو بقبول فائق الاحترام .

شيخ الجامع الأزهر

وقدمت « وزارة المعارف » بناء على ذلك مقترحاتها ، في الشروط التي يلزم توافرها في اللجان التي ستتولى إعداد وتحديد « معاني القرآن الكريم » التي يراد ترجمتها ، ثم في اللجان التي ستقوم بالترجمة والمراجعة ، والصياغة ، وحسن تنسيق الأسلوب .

ثم صدر قرار مجلس الوزراء باعتماد مشروع « ترجمة معاني القرآن » وكان نصه :

« بعد الاطلاع على كتاب فضيلة شيخ الأزهر ، وكتاب وزير المعارف العمومية ، بشأن ترجمة معانى القرآن الكريم ،

ومع تقدير مجلس الوزراء لمشقة هذا العمل وصعوبته ، ومنعا لأضرار التراجم المنتشرة الآن .

رأى « مجلس الوزراء » بجلسته المنعقدة في ١٦ ابريل سنة ١٩٣٦ الموافقة على « ترجمة معاني القرآن الكريم » ترجمة رسمية ، تقوم بها مشيخة الأزهر ، بمساعدة وزارة المعارف العمومية

وذلك وفقا لفتوى « جماعة كبار العلماء » وأساتذة « كلية الشريعة »

الترجمة بين المراغي والظواهري

لعله قد صار من الواضح لدينا أن الجو السياسى الذي تحرك فيه الأزهر ، والصراع بين القصر وبين الحكومات كان له أثر كبير في توتر المشاعر بين كل من الشيخين « المراغى » و« الظواهرى » فكل منهما يلقف دور الآخر ، وظل الأمر بينهما على هذه الوتيرة حتى ظهر في الأفق « مشروع ترجمة معاني القرآن » وأراد الشيخ « الظواهري » أن يستغل هذا المشروع للطعن في شخصية « المراغى » وتشويه ما يتمتع به من إجلال وتعظيم لدى الحكومة والشعب .

وعلى الرغم من أن المشروع قد عرض على « جماعة كبار العلماء » ووافقت أغلبية الأعضاء عليه ، وفيهم من أسرة « الظواهري » نفسها الشيخ « محمد الشافعى الظواهري » فضلا عن كبار الشخصيات العلمية البارزة في الجماعة .

إلا أن الشيخ « الظواهري » أخذ يعمل فكره حتى أجهده في تمحل التعلات ، وتكلف خلق الاعتراضات التي يمكن أن ينظمها كنتائج غير مرضية ، مترتبة على ترجمة معاني القرآن إلى اللغات الأجنبية .

ثم إنه أبعد وأغرق في هذا المجال ، حتى بدا متناقضا مع نفسه ، وبادر فضيلته بالطعن في القرار ، فأرسل إلى رئيس مجلس الوزراء كتابا ضمنه ما يريد من عدم ثقته في قرار جماعة كبار العلماء[1].

(١) « السياسة والأزهر » ص ٣٥٠ ، والكتاب المذكور مؤرخ في ١٣ من المحرم سنة ١٣٥٥ وقد وقع عليه فضيلته بصفته شيخا للأزهر ، ورئيسا لهيئة كبار العلماء (سابقا) .

● الشبه المثارة

ونورد فيما يلي الشبه التي أثارها فضيلته ضد مشروع الترجمة .

١ ــ جاء في قرار مجلس الوزراء الذي أقر المشروع : أن الترجمة ستتناول معاني القرآن . . آية . . آية . وسورة . . سورة ، وهذا في رأينا يتنافى مع فكرة ترجمة المعاني الإجمالية للقرآن ، كما قيل ، وإلا فما كان هناك داع للنص على ترتيب الآيات والسور .

« على أننا نعتقد أن ترجمة أي مقال ، من لغة إلى لغة ، لا يكون في الحقيقة إلا للمعنى ، ولذلك فقولهم : إن الترجمة المطلوبة هي لمعنى القرآن ، إنما هو مغالطة ، لأنها في الواقع ، ومن الوجهة العملية ترجمة للقرآن نفسه ، كأى ترجمة أخرى لأى موضوع آخر ، وخصوصا مع ترتيب الترجمة آية . . آية ، وسورة سورة ، مع آيات وسور القرآن ، كما جاء في قرار مجلس الوزراء .

٢ ــ لقد قيل : إن الشيخ « المراغي » لا يمانع ـ بعد هذه الاعتراضات ـ في تسميتها « ترجمة تفسير معاني القرآن » ، ومع أن هذا أكثر قبولا من غيره ، إلا أنه يستدعى إيجاد تفسير مجمع عليه ، له صفة الاستقرار ، وهذا صعب الحصول ، فقد يكون مراد الله غير ما يظن المفسرون في زمن ما ، لأن التفاسير قد تتغير بتغير الزمن ، نظرا للاكتشافات العلمية التي تستجد ، فتغير في الأفكار والمعلومات ، وتغير تبعا في التفسير .

٣ ــ على أنه ما دام الشيخ « المراغى » قد غير رأيه ، من ترجمة معاني القرآن إلى ترجمة تفسير معاني القرآن ، مما يشعر أنه يريد ترجمة أحكام الإسلام وتعاليمه فما هو المانع من كتابة هذه التعاليم في كتاب يسمى مثلا « تعاليم الإسلام » ويترجم إلى اللغات الأجنبية ؟ فيؤدي الغرض ، بدون إقحام كلمة « القرآن » وما يترتب على هذا الإقحام من الخطر .

٤ ـ أما القول : بأنه يراد بترجمة الأزهر إعطاؤها صفة الترجمة الرسمية الصحيحة ، لنناهض بها أخطاء الترجمات الأخرى غير الرسمية ، فإننا نخشى أن هذا يعزز مرة أخرى الذين يتهمون الشيخ « المراغى » بأنه يريد ترجمة القرآن نفسه ، وليس تفسيره ، لأن هذه الترجمات التى يقول الشيخ « المراغى » إنه يريد مناهضتها هى ترجمات للقرآن نفسه ، وليس لتفسيره .

٥ ـ على أننا نخشى أيضاً أن يكون الخطأ فى هذه الترجمة الرسمية الأزهرية نفسها تثبيتا وتوكيدا رسميا للخطأ ، أو التغيير أو التشويه ، الذى لابد سيحصل من ترجمة الأزهر كما قدمنا ـ فيكون هذا حجة رسمية ضارة أشد الضرر .

٦ ـ وإننا لنرى أن الطريق السليم لمناهضة هذه الترجمات غير الصحيحة ، هو مصادرة هذه الترجمات ، وطلب جمعها وإتلافها من جميع حكومات العالم ، فإن هذا أقطع فى محو أثرها من ترجمة أزهرية ، قد لا تزيل أثر تلك الترجمات الأخرى ، بل قد تضيف لها مادة أخرى للجدل ، وزيادة التشكك وهى على أى حال لاتمنع انتشارها [1].

ويمكننا تلخيص وتنظيم عرض هذه الشبه التى أثارها الشيخ « الظوهرى » فى الأمور التالية :

اولا : أنه يرى أن فى الدعوة إلى ترجمة معانى القرآن ، مغالطة وأن حقيقة الأمر هى ترجمة للقرآن ، وأدلة ذلك عنده :

(أ) أن هذه الترجمة ستكون بترتيب القرآن آية آية ، وسورة سورة .

(ب) أن الترجمة فى حقيقة أمرها ، لاتكون إلا لمعانى الكلمات فترجمة معانى القرآن ، هى ترجمة للقرآن نفسه .

(جـ) أنه يراد بها دفع الترجمات الخاطئة ، وتلك ترجمات للقرآن نفسه .

(١) راجع « السياسة والأزهر » ص ٣٥١ وما بعدها .

ثانيا : أن ترجمة تفسير معانى القرآن متعذرة ، وأدلة ذلك عنده :

(أ) أن الأمر يستدعى وجود تفسير مجمع عليه ، وهو متعذر .

(ب) أن يكون للتفسير صفة الاستقرار وعدم التغير ، ويصعب تحقيق ذلك ، لأن التفاسير تتغير بتغير الزمن .

(جـ) أن مراد الله قد يكون غير ما يريده المفسرون .

ثالثا : أن ترجمة تفسير معانى القرآن يشعر بأن المراد ترجمة أحكام الإسلام وتعاليمه ، فما المانع من جمع هذه التعاليم والأحكام فى كتاب وترجمته .

رابعا : نخشى وقوع الخطأ فى الترجمة الرسمية ، فيكون تثبيتا وتوكيدا لهذا الخطأ

والرأى الصواب ـ عند الظواهرى ـ: هو جمع الترجمات من كل بلاد العالم وإتلافها ، لأن ذلك أقطع فى محو آثارها .

الشبه الظواهرية فى الميزان

أما الشبهة الأولى : التى اتهم فيها المشروع بالمغالطة ، فواضح أن المغالطة مردودة عليه فى اتهامه ؛ ذلك أن المشروع قد نص فيه على تأليف لجنة من كبار العلماء يعهد إليها تحديد معانى **القرآن الكريم** ، **التى يراد نقلها إلى اللغات** ، بأسلوب موجز وواضح ، يمكن ترجمته .

فهل ترجمة هذه المعانى التى ستضعها اللجنة ، وترجمة هذا التفسير الموجز الذى ستصوغه بأسلوبها ، يعتبر ترجمة للمعانى المفهومة من القرآن ؟ أم أن فى الأمر مغالطة وخداعا كما يظن فضيلته ؟!

على أن ترجمة القرآن ، بمعنى ترجمة المعانى التى يمكن أن يفهمها المفسر منه على نسق ما أوضحناه فى نوع « الترجمة المعنوية شبه المساوية » يفترق عن الترجمة الأخرى اللاممكنة ، والتى تكون بتبديل لفظ مكان لفظٍ يؤدى أدا[illegible]

جميع الوجوه ، فقد اتفق الجميع على استحالتها فى كل القرآن وعلى عدم جوازها .

والشبهة الثانية :

وهى أن ترجمة تفسير معانى القرآن يستدعى أن يكون التفسير جامعا لثلاثة شروط هى :

١ ـ أن يكون مجمعا عليه .

٢ ـ أن يكون مستقرا غير متغير بتغير الزمن .

٣ ـ أن يكون ما يتضمنه هو عين مراد الله من الكلمات القرآنية .

وإلا ، فإذا لم تتحقق فيه هذه الشروط امتنعت الترجمة عنده .

فنحن نقول : إن تفسير القرآن الكريم هو ترجمةله بلغة الأصل ، فيجب على رأيه ـ أن تتحقق فيه هذه الشروط ، وإلا فينبغى أن يتوقف العلماء عن تفسير القرآن الكريم .

ولاشك أن ما ذهب إليه الشيخ « الظواهرى » رأى غير مقبول ، فلا يوجد فى العالم الإسلامى حتى اليوم تفسير مجمع عليه ، ولم يتفقوا على أن هناك تفسيرا مستقرا ثابتا غير قابل للتغير .

ثم إن قمة الشطط فى الرأى اشتراطه أن يتضمن التفسير حقيقة مراد الله من الكلمات القرآنية !!

ومن للمسلمين جميعا بتحقيق هذا الشرط ؟!! لاريب أن من يستطيع ذلك هو الله نفسه ـ سبحانه وتعالى ـ أو رسوله الأمين ﷺ بواسطة الوحى .

ألا فلْيُحَرّم التفسير إذاً على العالم الإسلامى ، وعلى المسلمين ، حتى يفسر الله تبارك وتعالى ـ بنفسه كلماته إلى الناس ، أو يرسل وحيه إلى رسوله بالتفسير ، ليبلغه للناس ، وأنى يكون ذلك بعد انقضاء زمن الرسالات ؟!!

أما الشبهة الثالثة :

وهى أن المراد من تفسير معانى القرآن ، ترجمة تعاليم الإسلام وأحكامه ، فيغلب على الظن أنها محاولة من فضيلته لتحويل الأنظار عن موطن الدعوى وانحراف بالقضية إلى غير وجهتها الأصلية .

فقد أوضح المشروع : أن الهدف هو ترجمة معانى القرآن ، للإنذار به وتبليغ الدعوة ، التى هى فرض كفاية على الأمة الإسلامية ، وفرض الكفاية تقوم به طائفة من الأمة ، أعدت نفسها لتحمل مسئولية التبليغ ، والأزهر آنذاك هو موطن فرض الكفاية ، الواجب علَى الأمة الإسلامية كلها ، فإذا لم يقم بدوره أثم المسلمون جميعا بتقصيره .

وقد عرضنا فيما سلف آراء الكثيرين من جهابذة الفكر الإسلامى الذين يرون : أنه إذا ترجمت معانى القرآن إلى الأمم الأعجمية ، ليفهموها فقد حصل لهم التبليغ بالقرآن والإنذار به .

ولعل هذا هو المانع الذى يتساءل عنه فضيلته ، والذى يحول دون المضى فى تحويل مشروع ترجمة معانى القرآن ، إلى ترجمة للتعاليم والأحكام الإسلامية فى كتاب .

وأما الشبهة الرابعة :

التى أثار فيها فضيلته احتمال وقوع الخطأ فى الترجمة الرسمية ، فيكون تأكيدا للخطأ ، وتثبيتا له .

فإن هذا الاحتمال أمر فرضى لم يقع بعد ، ولايمكننا أن نحكم بالموت على مشروع ترجمه القرآن ، وهو أمر مهم للدعوة الإسلامية ، لأن هناك احتمالا بوقوع بعض الأخطاء فيه .

ولو تركنا لأنفسنا العنان ، فى مجال الاحتمالات ، لوجب أن نتوقف عن القيام بكثير من الواجبات الإسلامية ، فلنتوقف إذاً عن تعليم القرآن وتعلمه ، لاحتمال وقوع الخطأ عند القراءة والحفظ ، ولنتوقف عن الجهاد فى سبيل الله ، لاحتمال وقوع الخيانة من بعض المنافقين ، أو لاحتمال الهزيمة . . وهكذا . . .

هذا ، فضلا عن أن هناك من التأكيدات التى وضعها المشروع فى تشكيل عدة لجان ، من كبار العلماء للمراجعة مرة بعد مرة ما يرفع هذا الاحتمال .

ثم لماذا ننسى أن فى العالم الإسلامى كله قدرة على تصحيح بعض الهنات التى قد يحتمل وقوعها ، بعد تكرار المراجعات !!

وأخيراً ، فليس هناك أشد على النفس من اقتراحه الذى ختم به قائمة شبهاته ، ويبعد كل البعد عن أن يتقبله عقل أو منطق ، أو أن يتحقق فى عالم الواقع ، ذلك هو مطالبته دول العالم : المسلمة منها والمسيحية ، واللادينية وغيرها ، أن تجمع الترجمات لإتلافها ، فهذا عنده أقطع فى محو آثارها !!!

فهل يتضح لنا بعد هذا البيان : أن الشطط فى الخصومة الشخصية واللدد فى العناد ، والتوتر العصبى ، والثورة النفسية ، كانت هى الدافع الحقيقى الذى يقبع وراء شعار « الشبه الظواهرية » ضد مشروع « ترجمة معانى القرآن» ؟!

وأن كل ما تضمنته الشبهات الظواهرية ـ فيما يغلب على ظنى ـ لايكاد يندرج فيما يمكن أن يؤمن به الشيخ « الظواهرى » نفسه ، وهو تلك العقلية الكبيرة ، ذات الآفاق الفكرية ، والصوت الذى يدعو إلى الإصلاح منذ نعومه أظفاره .

الحقيقة الواقعة : أن ما أثاره « الشيخ الظواهرى » من شبهات وطعون لم يكن موجها إلى مشروع « ترجمة معانى القرآن » بقدر ما كان موجها للطعن فى

شخصية « المراغى » وتشويهه فى المحيط الديني ، والأوساط العلمية والسياسية ، وهكذا تعلن الحقيقة ، ويحكم التاريخ ، بعد أجيال مضت عليهما !!!

* * *

وهناك أسماء أخرى اشتهرت فى المجتمعات العلمية بمعارضتها لمشروع « ترجمة المعانى القرآنية » من أمثال الشيخ « عنارة » والشيخ « الشاطر » وغيرهما .

وبدراستنا للبحوث المعارضة التى دللوا بها على وجهة نظرهم لم نجد فيها شيئا جديدا ، يخرجها عن دائرة الشبه التى تقدم بها الشيخ « الظواهرى » ولاتختلف عنه الا فى أساليب العرض ، والتوتر العصبى الذى يشيع فيها بين سطورها ، وقد تناولناها جميعاً بالدراسة والنقد التفصيلى فى كتابنا « ترجمة المعانى القرآنية » .



